



Tunisia

كلمة الوفد التونسي خلال الجزء الخاص للدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات المتعلق  
بالتحضيرات للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في  
سنة 2016

(فيينا، 09 مارس 2014)

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة لترؤسكم أشغال الجزء الخاص للجنة المخدرات المتعلق  
بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المقرر عقدها في سنة  
2016، مُتمنيا لكم ولكافة أعضاء المجلس الموقر المكلف بالتحضير لهذا الحدث الهام التوفيق  
والنجاح خدمة للجهد الدولي المبذول لمكافحة هذه الآفة التي لا تزال تُشكل تهديدا للإنسانية وخاصة  
جيل الشباب الذي نعول عليه لبناء غد أفضل.

كما أتوجه بالشكر بهذه المناسبة إلى سعادة سفير مملكة تايلاند على ترؤسه أشغال الدورة الثامنة  
والخمسين للجنة المخدرات، راجيا له كذلك النجاح في إدارة أشغال هذه الدورة الهامة التي تمثل ولا  
شك تاريخا مفصليا في طريق تعزيز التعاون الدولي للتصدي لهذه الظاهرة في إطار منظمة الأمم  
المتحدة.

كما لا يفوتني أن أعرب عن الشكر والتقدير لجهود كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة  
المعني بالمخدرات والجريمة ورئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من أجل تنفيذ أهداف الإعلان  
السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي نحو إستراتيجية متكاملة ومتوازنة ومندمجة لمواجهة

مشكلة المخدرات اللذين تمّ اعتمادهما في سنة 2009 بالإضافة إلى ما جاء في الإعلان الوزاري للجزء رفيع المستوى للدورة الفارطة للجنة المخدرات.

ويسرني في هذا الإطار أن أضم صوتي إلى ما جاء في كلمتي المجموعة الإفريقية ومجموعة السبعة والسبعين زائد الصين خاصة فيما يتعلق بتفاقم ظاهرة المخدرات مما يحتم علينا تعزيز تعاوننا الدولي والإقليمي وحتى الثنائي لمجابهتها في إطار تقاسم للمسؤوليات مبني على مقاربة متوازنة وشاملة تأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وتطور آفة المخدرات سواء كان ذلك في مستوى التعاطي أو الإنتاج غير المشروع أو التهريب عبر الحدود والذي بلغ مؤخرا منحا خطيرا في إطار ارتباطه بأشكال أخرى من الجرائم المنظمة عبر الوطنية ونخص بالذكر هنا الجرائم الإرهابية حيث أصبحت الأموال المشبوهة المتأتية من الاتجار في المخدرات أحد أهم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية.

السيد الرئيس،

حرصت تونس في إطار جهودها المبذولة من أجل تحقيق الأهداف المضمنة في الإعلان السياسي وخطة العمل لسنة 2009 وبالإضافة إلى إقرار برنامج للنهوض بالصحة النفسية الذي يركز بالأساس على المساعدة على التخلص من الإدمان، على العمل من أجل صياغة مشروع قانون جديد لمعالجة قضية المخدرات من كافة جوانبها مع الأخذ بعين الاعتبار لما جاء في الصكوك الدولية الصادرة في هذا المجال. وقد تمّ في هذا الصدد عقد عديد الملتقيات والندوات بمشاركة كل الأطراف المتدخلة من جهات حكومية مُختصة وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الاستئناس بآراء خبراء المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال وعلى رأسها تمثيلية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تونس.

وفي هذا الصدد، تمّ إعداد مشروع تعاون بين وزارة العدل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول "تعزيز القدرات الوطنية والمحلية للوقاية من تعاطي المخدرات والعلاج والرعاية من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك الأمراض المعدية ذات الصلة" تمّ عرضه

رسميا لأول مرة خلال اجتماع المانحين لبرامج التعاون بين تونس والمنظمة الذي انعقد في فيينا خلال شهر فيفري 2015.

كما تمّ إقرار تنقيحات قانونية لتعزيز الجانب الوقائي والنفاز للعلاج المبكر مع الأخذ بظروف التخفيف بالنسبة للمستهلك المبتدئ وفق شروط محددة بالإضافة إلى إحداث آليات إضافية للتعهد الطبي للموقوفين مع اعتماد تقنيات البحث كالاختراق والتسليم المراقب تماشيا مع ما جاء في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتعمل السلطات التونسية حاليا على إحداث "مرصد للإحصاء والإعلام والتوثيق والدراسات والبحوث" تتمثل مهمته في جمع كافة المعطيات حول المخدرات والإدمان من كافة الجهات المتدخلة ثم القيام بتحليلها وتقييمها مع الاستفادة من نتائج المنتقيات التحسيسية في كافة مناطق الجمهورية ومن تجارب منظمات المجتمع المدني التي تتعهد برعاية المدمنين.

وتتطلع تونس في هذا المجال إلى القيام بمسح وطني شامل لمختلف جوانب هذه الظاهرة يهدف إلى توفير الاحصائيات الدقيقة والشاملة التي ستمكن من وضع الاستراتيجيات الكفيلة للحد من هذه الآفة وهو ما يتطلب دعما في إطار التعاون الدولي والمساعدة الفنية المقدمة للدول في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن نجاح للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في سنة 2016 يتطلب الإعداد المحكم للمواضيع التي سيتم طرحها خلال هذا الحدث الهام. وفي هذا الإطار تنتزل أهمية الجزء الخاص للدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات وبالتحديد الموائد المستديرة التي ستعقد في إطاره والتي تمثل فضاء مثاليا للتوصل إلى توجيهات عملية توفر الظروف الملائمة لانعقاد الدورة الاستثنائية في أحسن الظروف.

ولايفوتني التنويه في هذا المجال بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس المكلف بالتحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة برئاستكم لا سيما جهوده من أجل التوصل إلى إقرار جدول أعمال للجزء الخاص للدورة الثامنة والخمسين للجنة المخدرات يأخذ بعين الاعتبار مشاغل وتطلعات كافة الدول

الأعضاء خاصة المسائل المتعلقة بإتباع نهج شامل للحد من الطلب على المخدرات والارتهان لها بالإضافة إلى الحد من العرض غير المشروع للمخدرات مما سيتيح فرصة للاستفادة من التجارب الرائدة للدول الأعضاء في هذين المجالين وسيتمكن من وضع تصورات مشتركة تهم كافة الجوانب المتعلقة بمكافحة المخدرات.

وسيعمل وفد بلادي على المساهمة في إثراء النقاش في إطار الموائد المستديرة وذلك في كنف احترام المعاهدات الدولية الثلاث المتعلقة بمراقبة المخدرات مع التركيز على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية لتفاقم هذه الظاهرة من فقر وبطالة وتهميش و"فقدان الأمل" عبر تقديم تصورات لبرامج للتنمية المستدامة ودعم الاستثمارات الخارجية المباشرة والعمل على تحقيق الأهداف التنموية على غرار دعم التعليم ونقل المعرفة وتحسين مستوى المعيشة.

السيد الرئيس،

في ختام هذه الكلمة، لا يسعني إلا أن أؤكد مجددا على ضرورة تضافر كافة الجهود من أجل إنجاز الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المزمع عقدها في سنة 2016 الذي سيمثل مناسبة مثلى من أجل تعزيز التعاون الدولي للتصدي لمعضلة المخدرات وتداعياتها السلبية للمجتمع ومن فرصة هامة للتوصل إلى حلول جذرية قابلة للتنفيذ على المستوى الوطني في إطار مقارنة شاملة تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتربوية بمساندة المجتمع الدولي.

وشكرا